

النقد التاريخي-الحديثي عند القاضي عياض "مصنّفه ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك أنموذجاً".

الدكتور/ بوقاعدة البشير. أستاذ محاضر قسم أ.
جامعة محمد لّين دباغين سطيف2.

الملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية بالدراسة والتحليل، إشكالية بحثية تختص بدراسة منهج النقد التاريخي عند أحد الشخصيات العلمية البارزة في حقل الكتابة التاريخية والحديثية، ألا وهو: "القاضي عياض"؛ أحد مشاهير النخبة العلمية التي افترشت حياتها المسافة الزمنية التي أطرها النصف الثاني من القرن الخامس والنصف الأول من القرن السادس الهجري (11 و12م)، حيث اتخذنا مصنّفه "ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك" كأنموذج، نُخضع مادته للمدارسة والمباحثة، لنستلهم أوجه النقد التاريخي-الحديثي التي مارسها المصنّف، والمظاهر الكاشفة لاعتماد هذا المصنّف سبيل النقد في تشييد عرش مادته لتمييز السقيم من الصحيح والعليل من السليم بشأن أي خبر أو مادة ساقها. ذلك أنّ مصنّفه: يعدّ من المصادر التراجمية الهامة، لدراسة تاريخ نخبة من الشخصيات التي خدمت المذهب المالكي تنظيراً وتصنيفاً أو تأليفاً، وجلّت أصول ومبادئ المذهب المالكي، ورجالاته وجهودهم في خدمته، ومواطن انتشاره.

الكلمات المفتاحية: القاضي، النقد التاريخي، التحقيق، المالكية، المذهب، الذاتية، الحقيقة التاريخية.

Abstract :

This paper aims to investigate and analyze a research problematic with regards to the study of the historical criticism method of one of the eminent scientific figures in the field of the historical and the prophetic tradition writing, namely Al-Qadi Ayyad, one of the famous scientific elite who lived during the period between the second half of the 5th Hijri century (AH) and the first half of the 6th Hijri century (11-12 AD), in which we took his compendium "Tartib al-madarik wa taqrib al-masalik li-ma'rifat a'lam madhhab Malik (Organizing the faculties and revealing the methods for discovering the signs of the school of Malik)" as a model. And this is done by studying and investigating the compendium's material to figure out some of the historical criticism aspects discussed in it and the signs of its adoption of the criticism as a way of constructing its material basis, and to distinguish good from bad concerning any news or material adduced by compendium, as it is considered as a important source of biographies to study the life and history of some eminent figures that served the school of Malik wether in writing or classification, and to reveal the principles of the school of Malik and its sings and their efforts to serve it, in addition to its prevalence.

Keywords: Al-Qadi, historical criticism, investigation, Al-Malikiya (The Maliki school), subjectivity, historical fact.

مقدمة:

من المتعارف عليه أنّ النص التاريخي لم يعد شرطاً من شروط عمل الباحث في الحقل التاريخي فحسب، وإنما بات المادة الخاضعة للمباحثة والمدارسة في حد ذاتها. فمضامين النصوص التاريخية لا تشكّل حقائق ثابتة غير قابلة للنقد والتمحيص، أو التسليم بها دون عرضها على القصاص النصي، والعقلي،

والوثائقي، وما تضمنته النصوص النظائر من خبر يصب في ذات المضمار، بل تعدّ مادة خاضعة للتصرف والمفاحصة، وتتطلب اخضاعها لمنهج النقد التاريخي، في مسعى للملاسة الحقائق التاريخية في أجلى صورها وأبهى أثوابها.

ثمّ أنّه وعلى الرغم من ضخامة الجهد التنقيحي-التمحيصي للنصوص التاريخية الذي تضطلع به فئة عريضة من المؤرخين والباحثين والمهتمين بالدراسة التاريخية، فإنّ هناك زحما خبريا وإرثا نصيا هاما تطويه نصوص تاريخية وتحتضنه مصنفات في أحشائها لا يزال في مسيس الحاجة لعرضه على القصاص النقدي، واخضاع مادته للمفاتشة والمدارسة التاريخية والتحقيق العلمي البناء، وفق آليات النقد التاريخي ومناهجه المبسوطة بين يدي الباحثين والمؤرخين، وإحيائه أو اخراجه في ثوب مادة خبرية نقية صافية من الشوائب والمغالطات التاريخية، وخالية من صنوف المبالغة ومظاهر مجانية الصواب، واضعة الأصبع على مواطن الانغماس في مستنقع الذاتية وفخ الشطط العاطفي على حساب الحقيقة التاريخية من لدن مصبّفها ومُشيد عرش مادتها أو التعدي على النص خدمة لأغراض شخصية أو سياسية ونحوها. وذلك حتى يتم الاستفادة من تلك المادة على الصورة المثلى، كما يمكن استثمار ذلك الرصيد الخبري بأمان ومصادقية عالية في بناء عروش الدراسات التاريخية التي تُشيد على كاهل أعمال بحثية أكاديمية أو نحوها من غايات البحث التاريخي ومرامي القائمين عليه.

وعليه، فقد رمنا من خلال دراستنا هذه مدّ جسور تربطنا بآثار السابقين لنكشف على ضوئها جهودهم في مجال الدراسة والبحث وانتاج العلوم، ورصد أسس النقد والتحقيق ومدى ضلوعهم فيه. كما كانت سبيلنا أيضا للوقوف على

منتوج علمي مهم في حقل الكتابة التاريخية والحديثية وحتى التراجمية لمصنّفه القاضي عياض؛ أحد فطاحل علماء المغرب الاسلامي، ومشاهيرهم خلال النصف الثاني من القرن الخامس والنصف الأول من القرن السادس الهجري (11 و12م)، وذلك في مجال التصنيف والنقد وتحقيق النصوص التاريخية والحديثية والتراجم والسير. فقد آثرنا أن يكون مصنّفه "ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك" أنموذجنا للوقوف على ذلك. وما شدّنا إلى هذا المصنّف؛ هو غناه بالنصوص والروايات التاريخية والحديثية التي جمعها القاضي عياض وضمّنها إليّاه، وطريقته المميزة في طرق تلك الأحداث من حيث الدراسة والنقد. وهي الطريقة التي جعلته يرقى إلى مصاف المؤرخين والمحدثين الموسوعيين في مجال التأريخ والترجمة الحديثية. فكانت تراجمه لعلماء المذهب المالكي وتفصيله في قصة انتشار هذا المذهب في مختلف البلدان وإبحاره في بيان فضل علم أهل المدينة وغيرها من كنوز المعارف التي يزخر بها مصنّفه، مادة دسمة غدّت دراستنا وكانت مستندنا لرسم ملامح الأسلوب النقدي والتحقيقي الذي كان ديدن القاضي عياض في ما طرق من أحداث.

ولنسير على درب دراسة وافية تسهم في انصاف جهود المصنّف، وتقودنا إلى تحقيق الغرض من الدراسة كان لزاما تحديد نسيج اشكالياتها؛ والتي تمحورت حول: من هو القاضي عياض؟ وما القيمة التاريخية التي ينطوي عليها كتابه؟ وما مدى ضلوعه بناءً على مصنّفه الخاضع للمدارسة في النقد والتحقيق؟ وإلى أي حدّ شكّل منهجه التصنيفي ارهاصا في مجال التنظير لفنّ التحقيق وسبيل النقد في حقل الدراسة العلمية الحديثية، خاصة منها الدراسة التاريخية؟.

1. محطات في مسار المنحنى البياني الشخصي والفكري للقاضي عياض:

1.1. المولد والنشأة:

القاضي عياض كما احتفظت به المادة التراجمية التي أوردها شهاب الدين أحمد المقري التلمساني (ت1041هـ)¹: هو الإمام العلامة المحدث الحافظ أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض بن محمد بن عياض اليحصبي² السبتي الأندلسي³. ولد في مدينة سبتة من بلاد المغرب الأقصى في شعبان من سنة 476هـ. كان أجداده يسكنون جهة بسطة من أعمال جيان من بلاد الأندلس، ثم هاجروا إلى أرض المغرب أيام ملوك الطوائف وسكنوا فاس، ثم تحولوا إلى مدينة سبتة⁴ مسقط رأس القاضي عياض.

2. 1. مسار التكوين العلمي للقاضي عياض:

في منحى التكوين والنشأة العلمية لهذا العالم، تنطق المادة المصدرية بأنه نشأ في بيت علم ودين⁵، إذ بين أحضان مدينة سبتة -التي كانت تعرف نهضة علمية

¹ شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني: أزهار الرياض في أخبار عياض، ج2، ضبطه وحققه وعلق عليه، مصطفى السقا وآخرون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1309هـ/ 1980م، ص23.

² اليحصبي بفتح الياء المثناة من تحتها وسكون الحاء المهملة وضم الصاد المهملة وفتحها نسبة إلى يحصب بن مالك قبيلة من حمير، ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، مج3، تح، إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1970، ص489.

³ ابن خلكان: المصدر السابق، ص483.

⁴ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي: كتاب سير أعلام النبلاء ج20، حققه وعلق عليه، شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، 1405هـ/ 1985م، ص212.

⁵ في ملحوظة يحسن بنا أن نستهل محطتنا البحثية هذه، وتعلّق بالإشارة إلى أنه يكاد يجمع أصحاب المصادر يتفقون على أنّ القاضي عياض لم يطلب العلم في الحداثة كعادة كبار العلماء،

حافلة وتعدّ مركزا تجاريا هاما مفتوحا على العالم الخارجي يسمح بانتقال الرجال والعلوم والتبادل الثقافي ومستقطبا لهم- عكف على حفظ كتاب الله حتى أدرك مبتغاه بحفظه وعلى قراءاته السبع. كما لم يغفل عن طلب الحديث وعلوم الفقه والأدب واللغة على يد أعلام سبّته في عهده. ولعلّه يحسن بنا أن نترك المجال للابن ليحدّثنا عن نشأة أبيه إذ يقول: "نشأ أبي على عفة وصيانة، مرضيّ الحال، محمود الأفعال والأقوال، موصوفا بالنبل والفهم والحدق، طالبا للعلم حريصا عليه، مجتهدا في طلبه، مُعظّما عند الأشياخ من أهل العلم وكثير المجالسة لهم، والاختلاف إليهم، إلى أن برع أهل زمانه، وساد جملة أقرانه، وكان من حفاظ كتاب الله مع القراءات الحسنة والصوت الجهير والنغمة العذبة، والحظ الوافر من تفسيره"¹. وفي مجال الرحلة العلمية التي أفصحت عن مسار التكوين العلمي للقاضي عياض دائما والمواطن المنشودة لتحصيله، نُشير بأنّ الحنين إلى أرض الأجداد (بلاد الأندلس) ومسقط رأسهم، شكّل أحد المقومات التي حدّدت المواطن التي استقطبته للاعتراف من نبع العلم والتزوّد من بحره، وشكّلت أحد الحوافز التي شجّعته لاجتياز العدوة إليها؛ حيث انتقل إلى الأندلس ومنها إلى مرسية في غرة

بل يرون أنّه طلبه بعد أن جاوز العشرين، وكان أول سماعه وطلبه للعلم إجازة مجردة من الحافظ أبي عليّ الغساني، بيد أنّه ما إن بلغ الثلاثين من عمره حتى صار من أكابر العلماء. أخذنا من كل فن من الفنون بطرف. ولم يشبع القاضي عياض من النهل من ينابيع العلم ببلاده فهم بالرحلة يروم المزيد سنة بضع وخمسمائة، انظر: الذهبي: المصدر السابق، ص213، البشير علي حمد الترابي: المرجع السابق، ص72.

¹ - البشير علي حمد الترابي: القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث رواية ودراية، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1418هـ / 1997م، ص72.

صفر سنة ثمان وخمسمائة من الهجرة ، ليعود إلى مسقط رأسه بمدينة سبتة المغربية لمواصلة مسيرة الاشتغال بطلب العلم والتبحر فيه¹.

وكان طبيعى، أن تكون الأندلس من أهمّ المحطات التي شدّ إليها الرحال القاضي عياض لاشتهارها بمدارس العلم وكبار العلماء ومشاهيرهم في مجالات العلم المتعددة ودروبه المتنوعة، بما أتاح له فرصة النهل على أيدي تلك النخب العلمية ما أمكنه من معارف وعلوم على اختلاف مشاربها وتخصصاتها. فقد أخذ بقرطبة عن بعض مشايخها كأبي الحسين بن سراج (ت489هـ) وأبي عبد الله بن حمدين وأبي القاسم بن النخاس وابن رشد، وعلى يد أبي عبد الله محمد بن عيسى التميمي، والقاضي محمد بن عبد الله المسيلي. ومما يقوّي ذلك، أنّه روى عن أبي بحر بن العاص، ومحمد بن حمدين، وهشام بن أحمد، وغيرهم كثير². وعليه وبهذه البلاد تفقه القاضي عياض ودرس وتعلم وناظر حتى فاق أقرانه وذاع صيته.

ولم تتوقف رحلته في طلب العلم عند أرض الأندلس، بل كانت وجهته أيضا بلاد المشرق يروم الاستزادة في العلم على يد فطاحل علمائها وخيرتهم؛ فكان من حظه أن أخذ العلم والفقه عن القاضي أبي على حسين بن محمد، كما أخذ على غيره من جهابذة العلم المشاركة حتى أضى في عصره من كبار شيوخ العلم بالمغرب والأندلس³. وعلى كاهل الترجمة التي ساقها ابن خلكان⁴ بشأن القاضي

¹ - ابن خلكان: المصدر السابق، ص483.

² - المصدر نفسه، ص213.

³ - ابن بشكوال: المصدر السابق، مج7، ص660.

⁴ - ابن خلكان: المصدر السابق، ص483.

عياض، يتبدى لنا أنّ الأخير التقى بما يدنو من مائة شيخ وعالم وأخذ عنهم العلم وروى الحديث. وهو ما يُحدّده بشكل دقيق بعدما أحصى عددهم "ماهر زهير جرار" محقق الغنية "فهرست شیوخ القاضي عياض"¹ بأنهم كانوا سبعة وتسعين شيخا.

كما أنّه وعلى ضوء الترجمة التي تفضّل بها ابن خلكان لحياة القاضي عياض، نلمس أنّ الأخير كان من الضالعين في فن الرواية وعلم الحديث وغيره من العلوم ذات الصلة به في مجال اللغة والأدب والفلسفة؛ فقد جمع من الأحاديث الكثيرة عن علمائه وشيوخه، وأعتنى بها عناية فائقة من حيث الجمع والتقييد. كما عدّه ابن خلكان: "إمام وقته في الحديث وعلومه والنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم"². وكان من مفاتيح ما سهّل عليه ذلك، كونه حظي بملكة التفنن في العلم والذكاء واليقظة والفهم، وادراكه لعديد العلوم³. فكانت كل هذه المؤهلات العقلية والعلمية ذات شأن لرفع صاحبها إلى مراتب عالية في العلم والفضل⁴.

1.3. عياض المدرّس والقاضي:

جلس القاضي عياض للتدريس والمناظرة بسبّعة -نزولا عند رغبة أهلها- وهو لم يتجاوز الثانية والثلاثين من عمره، واستمرّ على عمله ذاك حتى سنة خمسة عشرة وخمسمائة للهجرة. فكان لأهل سبّعة -كما قيل فيه- أبا ومعلما ومقدما

¹ - أنظر: القاضي عياض: الغنية فهرست شیوخ القاضي عياض، تحقيق، ماهر زهير جرار، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1402هـ/1982م، ص8.

² - ابن خلكان: المصدر السابق، ص483.

³ - ابن بشكوال: المصدر السابق، مج7، ص660.

⁴ - القاضي عياض: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ج1، علق على حواشيه وقدم له، محمد بن تاويت الطنجي، الرباط، المملكة المغربية، المقدمة ص و.

فهم، ومنه تؤخذ الشورى¹. ولقد كان جلوسه للعلم هذا ارهاصا لتولي منصب لا يقل أهمية عن سابقه؛ وهو مهمة القضاء بمدينة سبتة لمدة طويلة من الزمن، حمدت سيرته فيها -كما ذكر في شأنه- وأبلى بلاءه الحسن فيها أيضا². ثم نقل عنها إلى قضاء غرناطة مدة محدودة لينتقل إلى مدينة قرطبة سنة إحدى وثلاثين وخمسمائة³. ثم ولي القضاء مرة ثانية في سبتة في أواخر عام تسعة وثلاثين وخمسمائة للهجرة فسار في أهلها سيرته المعهودة المحمودة، وانتفعوا من علمه وعدله وصلاحه، حتى قيام دولة الموحدين⁴. ثم إنّه ومن شدة أهليته لمنصب القضاء ارتبط اسمه واقترب بلقب القاضي على الرغم من صغر سنه؛ ذلك أنّه تولاه وله من العمر خمسًا وثلاثين سنة فقط. ومع أنّ القاضي عياض لم يُعرف عنه أنّه رفض منصب القضاء أو أعرض عنه حين عُرض عليه، غير أنّه يكشف حجم المسؤولية الثقيلة التي يتحمّلها من يضطلع به، إذ يورد غير مرة ضمن مادته التصنيفية: أنّ القضاء عنده محنة وابتلاء وامتحان من لدن من أناطه إليه. وبذلك فهو لم يرغب فيه بل كُفّ به ولم يتمتع ولو على مضض، وهو ما نلمسه من خلال مصنفه "الشفاء" كما تفضّل به "البشير علي حمد الترابي" على لسان القاضي عياض قائلا: "فبادرت إلى نكت سافرة عن وجه الغرض مؤديا من ذلك الحق المفترض اختلستها على استعجال، لما المرء بصده من شغل البدن

¹ - البشير علي حمد الترابي: المرجع السابق، ص78.

² - الذهبي: المصدر السابق، ص214.

³ - ابن بشكوال: المصدر السابق، مج7، ص660. أمّا عند ابن خلكان فكان سنة 532هـ، ابن خلكان:

المصدر السابق، ص483.

⁴ - البشير علي حمد الترابي: المرجع السابق، ص74.

والبال. بما قلده من مقاليد المحنة التي أبتلي بها فكادت تشغل عن كل فرض ونقل، وترد بعد حسن إلى أسفل سفلى¹.

ويجدر بنا في هذا المقام، أن نشير إلى أنّ القاضي عياض كان مالكي المذهب أشعري العقيدة على طريقة أبي الحسن الأشعري، حيث قرأ هذه العقيدة الأشعرية بسببته على يد شيوخه منذ صغره خاصة على يد شيخه محمد بن عيسى التميمي، وأبي الحجاج الضرير، الذي قال عنه عياض: أنّه كان من المشتغلين بعلم الكلام على مذهب الأشعرية ونظار أهل السنة. ولقد أظهر مذهبه ذلك في عدة مواضع من مصنفاته على غرار مصنفه "الغنية"²، بالإضافة إكثاره من الاستدلال بأقوال أبي الحسن الأشعري في مصنفه الشفا³.

1. 4. محنة القاضي عياض ووفاته:

توفي القاضي عياض بمدينة مراكش منتصف عام أربع وأربعين وخمسائة⁴. ودفن بباب إيلان داخل المدينة⁵. وإن كان النص الذي أورده ابن خلكان لا ينطق بتفاصيل وفاة عياض، فإنّ ما أورده الذهبي يُجَلِّي جانباً من حيثيات أسباب الوفاة وطبيعة المحنة التي تعرّض لها هذا العلامة قبل وفاته، إذ يذكر أنّه قتل برماح جنود الموحدين، كما جاء على لسانه قائلاً: "قلت: بلغني أنّه قُتل بالرماح

¹ - البشير علي حمد الترابي: المرجع السابق، ص76.

² - أنظر: القاضي عياض: الغنية، ص8.

³ - البشير علي حمد الترابي: المرجع السابق، ص149.

⁴ - ابن بشكوال: المصدر السابق، مج7، ص660.

⁵ - ابن خلكان: المصدر السابق، ص484.

لكونه أنكر عصمة ابن تومرت¹. بيد أن هناك رؤى تتباين وما أورده الذهبي وغيره في سبب الوفاة المذكور وتختلف وما بسطه؛ ذلك أن هناك من عزاه إلى مرض أصابه ودام على ذلك حتى وفاته، ومن قائل أنه مات مسموماً قد سمّه يهودي، ومن ذكر أنه مات فجأة بالحمام يوم دعا عليه الامام الغزالي لما بلغه أنه أفتى بحرق كتاب احياء علوم الدين².

ولئن كان صاحب الدراسة الموسومة "بالقاضي عياض وجهوده في علمي الحديث رواية ودراية" بعد بحث مستفيض في أسباب الحادثة، قد توصل إلى أن سبب وفاته كان على اثر ما أصابه من مرض، فإننا لا نستبعد أن يكون ما ساقه الذهبي³ يحمل جانبا من الصواب؛ فمن المحتمل وبما أن مهمة العلماء كانت تقتضي منهم بشكل أكبر من غيرهم ضرورة الحفاظ على معالم الدين الحنيف، والتصدي الصريح لكل المبتدعين فيه، ومواجهة ضلالتهم بالحجة البالغة، ودحض قول كل دخيل ومدعي يروم تحريف مفاهيم القرآن والسنة، أنه لا يستبعد أن تكون جهود القاضي عياض لكشف حقيقة العقيدة التومرتية الدخيلة، ورفضه للسياسة الموحدية في بداية عهد الدولة الرامية للقضاء على دولة المرابطين ببلاد المغرب من خلال هدم كل ما له صلة بالحضارة المرابطية؛ إذ لم تسلم إلى جانب الأرواح حتى الجوامع والزوايا والمدارس بمدينة مراكش وسلا ووهران وغيرها من مدن المغرب التي عاثت فيها جيوش الموحدين فسادا، جعلت

¹ - الذهبي: المصدر السابق، ص 217.

² - مع الإشارة إلى أن القول الأخير مجاني للصواب؛ ذلك أن الغزالي توفي سنة خمس وخمسمائة للهجرة، أما القاضي عياض فتوفي بعده بمدة تقارب الأربعين سنة كما سبق ذكره، انظر: البشير علي حمد الترابي: المرجع السابق، ص 94.

³ - أنظر: الذهبي: المصدر السابق، ص 217.

القيادة الموحدية تستهدفه وتضع حدًا لحياته. وبيان ذلك أنّ القاضي عياض لما استشعر أنّ مصير سبته يحتمل أن لا يختلف عن مصير المدن المرابطية الأخرى التي اقتحمها الموحدون وسفكوا دماء أهلها، قرر الاتصال بشخصية مرابطية من شأنها أن تجمع حولها الشتات المرابطي المتناثر وقادرة على توحيد صفهم في وجه الموحدين؛ وكانت وجهته أحد كبار قادتهم المعروف "بيحي بن غانية"، ونسّق معه من أجل القدوم إلى مدينة سبته لاستلامها منه، واتفقا على مجاهدة الموحدين وتحرير مدن المغرب من ضلال العقيدة "التومرتية"، وهو ما حدث فعلاً؛ حيث أعلن أهل سبته خلع طاعة الموحدين سنة 543هـ، وأعلنوا جهادهم. بيد أنّ الأمور ما سارت كما خطّط له القاضي عياض؛ حين تخاذل يحيى بن غانية عن الاستجابة والقدوم إلى سبته، في الوقت الذي تفضّن الموحدون لما يُنسج في الخفاء ضدهم، وسارعوا إلى حصار سبته بقوة عسكرية كبيرة، فخرج إليهم القاضي عياض وقتئذ بنفسه، وأعلن أنّه المسؤول الوحيد عما جرى من تخطيط لمقاومة دولة الموحدين بالمنطقة، فحُمِل إلى أمير الدولة عبد المؤمن بن علي بمراكش، وقتل هناك برماح جنوده لأنّه لم يقرّ بعصمة ابن تومرت ومهديته سنة 544هـ¹.

1.5. عياض والانتاج العلمي، التأليف وصناعة الرجال:

على ضوء ما جادت به علينا المادة المصدرية، تبدّى لنا تتلمذ عدد معتبر من طلبة العلم ومريديه على يدي القاضي عياض. ولا يُستغرب ذلك -طبعاً- قياساً بمكانته العلمية وما خلفه من إرث علمي غزير. فالحافظ شمس الدين الذهبي (ت748هـ) في كتابه السير أورد بأنّه: "حدّث عن القاضي عياض خلق من العلماء،

¹ - المرجع نفسه، ص95.

منهم الإمام عبد الله بن محمد الأشيري، وأبو جعفر بن القصير الغرناطي، وخلف بن بشكوال، وأبو محمد بن عبيد الله الحجري، ومحمد بن الحسن الجابري، وولده القاضي محمد بن عياض (ت575هـ) قاضي دانية¹.

أما بشأن انتاجه العلمي، فيعدّ القاضي عياض من أكثر علماء المغرب تصنيفاً وترتيباً، وله ثبت حافل بالمصنفات النفيسة والمتنوعة المجالات المعرفية. فهو من الأعلام القلائل الذين لم تُفقد مؤلفاتهم على الرغم من المحنة التي تعرّض لها عندما أُضطّهد من طرف سلطة الموحدين. كما أنّه وبالوقوف على المادة العلمية المتنوعة التي أنتجها تتجلّى لنا بشكل ملحوظ مكانة هذا العالم المتميزة في حقل الانتاج العلمي وشساعة مساحة منتوجه وتنوّعه².

قبل مغادرة هذه المحطة البحثية، يحسن بنا الإشارة إلى ما أورده ضمنها ابن خلكان، فقد كشف: بأنّ القاضي عياض جمع وصنّف التصانيف المفيدة والغزيرة وسارت بتصانيفه الركبان، ومن تصانيفه: "الإكمال في شرح كتاب مسلم الذي كمل به المعلم في شرح مسلم للمازري، ومنها مشارق الأنوار وهو كتاب مفيد جدا في تفسير غريب الحديث المختص بالصحاح الثلاثة وهي: الموطأ والبخاري ومسلم، وشرح حديث أم زرع شرحا مستوفي، وله كتاب سماه التنبيهات جمع فيه غرائب وفوائد، وبالجملة فكل تواليفه بديعة"³. ويزكي هذا ما أورده شمس الدين الذهبي في قوله: " ولم يكن أحد بسبته في عصره أكثر تواليف من تواليفه

¹ - الذهبي: المصدر السابق، ص216. ومما لاحظه الكثير من المهتمين بسيرة القاضي عياض: أنّ أغلب تلامذته كانوا من أهل طبقة ومعاصريه فلا نستغرب أن وجدنا أغلبهم أعمارهم تقارب سنّه، انظر: البشير علي حمد التراي: المرجع السابق، ص169.

² - انظر ما أورده في هذا السياق، الذهبي: المصدر السابق، ص216.

³ - ابن خلكان: المصدر السابق، ص483.

... وحاز من الرئاسة في بلده والرفعة ما لم يصل إليه أحد قط من أهل بلده وما زاده ذلك إلا تواضعا وخشية لله تعالى ... قلت تواليفه نفيسة، وأجلها وأشرفها كتاب "الشفاء" لولا ما قد حشاه بالأحاديث المفتعلة¹.

ولعلّ من أعظم وأجلّ ما صنّف عياض، كتابه المشهور بـ "الشفاء في شرف المصطفى" حتى قيل: لولا الشفاء ما ذكر عياض². وهو من أنفع المصنّفات التي خلّفها وأشهرها؛ ذلك أنّه ضمّنه العجائب والفرائد والتأويلات البديعة والمعاني الخفية اللطيفة³، بما جعله يصطبغ بطبعة فريدة ومتميّزة بين المصنّفات العديدة التي طرقت تفاصيل سيرة المصطفى صلوات الله عليه وسلامه. ولا غرو إن قلنا: أنّ ذلك ما جعل خيرة العلماء يشغفون بهذا الكتاب قراءة ودراسة، وهو ما تنطق به شروحهم للحواشي وتخرّيج الأحاديث وما يتبع ذلك من تحرير لألفاظه التي خصّوه بها. كما حظي هذا الكتاب بعدة طبعات وبشروح متباينة فاقت الثلاثين شرحا⁴. ولم يغفل أصحاب هذه الشروح عن تحقيق الأسماء المختلفة لأهل العلم والعلماء والكتاب، ما جعل المهتمين بالسيرة والتاريخ فضلا عن المتخصّصين والدارسين لها لا يستغنون عن هذا المصنّف.

¹ - الذهبي: المصدر السابق ،ص214- 216.

² - البشير علي حمد الترابي: المرجع السابق ،ص155.

³ - الذهبي: المصدر السابق ،ص214- 215 - 216.

⁴ - البشير علي حمد الترابي: المرجع السابق ،ص95.

وعليه، فالقاضي عياض: يعدّ من العلماء الموسوعيين، فقد ألّف في مجالات علمية متعدّدة في العقيدة والفقه والحديث والتاريخ والشعر¹ ونحوها من حقول العلم، ومن أبرز ما صنّف في ذلك إلى جانب ما ذكرنا آنفاً:

- كتاب شرح حديث أم زرع واسمه "بغية الرائد فيما في حديث أم زرع من الفوائد"، الذي ذكر فيه طرق الحديث وكل ما يتعلق بها. ويعدّ هذا الشرح من أعظم كتب البلاغة التطبيقية في مجال الكتابة العربية، وهو ما أهّله ليحظى بثناء ثلة من المحدثين ثناءً كبيراً على غرار الحافظ المحدث أحمد ابن حجر العسقلاني في كتابه فتح الباري بشرح صحيح البخاري.

- كتاب "جامع التاريخ". ذكره القاضي في أكثر من موضع في مصنّفاته. وهو من أضخم ما ألّف؛ حيث تضمّن أخبار ملوك المغرب والأندلس منذ أوّل عهدهما بالإسلام إلى عصره، مستوعبا القاضي من خلاله تاريخ سبّته وأخبارها وكذا أخبار قضائها وعلمائها. وفي مجال التاريخ يمكن القول: أنّ القاضي عياض وإن كان من كبار المحدثين والمهتمين بروايته، فإنّ ممّا يحسب له أيضاً، أنّه فاق الكثير من علماء الحديث في وضع أسس الرواية التاريخية. فكان ممّا ذكر عنه أنّه "ذا حظّ صالح من الأدب وعلوم اللسان والتاريخ فصيحاً بليغاً"².

- التنبيهات المستنبطة في شرح مشكلات المدونة المختلطة. وهو من أعظم ما ألّف في الفقه.

¹- ابن خلكان: المصدر السابق، ص483.

²- عائشة عبد الرحمان: المرجع السابق، ص194.

- كتاب "ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك"¹. وهو المصنف الذي بين أيدينا، الذي سنسعى من خلال هذه الدراسة الوقوف على منهج مصنفه في مجال الكتابة التاريخية والحديثية، ومدى تمرسه في مسيرة التحقيق والنقد التاريخي الذي كان ولا يزال ديدن المؤرخين والباحثين قديما وحديثا في مسار ملامسة الحقيقة. ولكن قبل ذلك يجدر بنا أن نعرف بهذا الكتاب.

2. لمحة تاريخية حول كتاب ترتيب المدارك:

ترتيب المدارك للقاضي عياض من المصنّفات الهامة في مجال كتب الطبقات التي صنّفها علماء المغرب ووصلت إلينا. وهو من أضخم وأجمع ما ألّف في طبقات المالكية. ما جعل أحد المستشرقين يشيد بقيمته العلمية الهامة فيذكر: أنّه أحد الأبنية الضخمة التي أُقيمت على شرف المالكية ولمجد المالكية في عصورها المختلفة. ترجم فيه صاحبه لعلماء وفقهاء المالكية بداية بالإمام مالك بن أنس أمام المذهب. وكان منهج الجمع بين طريقتي المؤرخين في التراجم والمحدثين في علم الرجال هو السبيل الذي اتّبعه القاضي عند تصنيفه. فكان موسوعة ترجم صاحبها فيها ألفا وخمسمائة ترجمة².

ولقد تعدّدت طبعات هذا الكتاب بتحقيقاتها المتنوعة. وكانت أحسنها وأجملها: الطبعة المحقّقة التي أشرفت عليها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية في إطار الجهود الرامية لتحقيق وطبع التراث. وهي الطبعة الخاضعة للمداسة. وكذا

¹ - القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج1، ص5-6.

² - القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج1، ص5-6.

الطبعة التي طبعت في بيروت بتحقيق الدكتور أحمد بكير محمود. يقع الكتاب هذا في خمسة أجزاء تضمّن الخامس من أجزائها الفهارس كما أورده ابنه محمد بن عياض. أما مطبوعته المحقّقة فتقع في ثمانية أجزاء¹.

ويذكر القاضي في مقدّمة كتابه المدارك سبب تأليفه هذا المصنّف، والذي كان -حسبه- نزولا عند رغبة إخوانه الذين ألحّوا عليه ذلك، وإن كانت نيته في التأليف قد سبقها. وهو ما نسوقه على لسانه حين يقول: "فلما تكرّرت رغبات الأصحاب، شملنا الله وإياهم بسعادته، لإمضاء ما كانت النية اعتقدته، وتبييض ما غدت النية قد سودته"². ثم يستعرض عياض موجز ما تضمّنه مصنّفه هذا في مقدمته، حيث حوى "أسماء أعيان المالكية وأعلامهم، وبيان طبقاتهم وأزمانهم، وجمع عيون فضائلهم وآرائهم، وضمّ نشر فنون سيرهم وأخبارهم". ثم يستطرد في ذكر محاسن كتابه إذ يجمّلها في قوله: "وتستغرب فوائده، وتستعذب مصادره وموارده، إذ هو فنّ لم يتقدّم فيه تأليف جامع، ولا اختصّ به تصنيف رائع، يوصل الطالب إلى الغرض، ويقف بالراغب على البغية، مع شدة حاجة المجتهد والمقلد إليه، وضرورة الفقيه والمتفقه إلى ما ينطوي عليه"³. كما أشار القاضي في مقدمة مصنّفه أيضا إلى المصادر التي أستقى منها مادة كتابه والتي زادت عن الثلاثين مصدرا كان في طليعتها: كتابا التاريخ الكبير للبخاري والجرح والتعديل لابن أبي حاتم.

¹ - البشير علي حمد الترابي: المرجع السابق، ص416.

² - القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج 1، ص5-6.

³ - المصدر نفسه، ص5-6.

لقد جاء هذا الكتاب على شكل أبواب، منها ما خصّه لأثار فضل أهل المدينة وما خصّه النبي -صلى الله عليه وسلم- من دعاء لها، إضافة إلى باب اختصاص المدينة بالعلم والسنة والقرآن، وباب في علم أهلها، وآخر في رجوع السلف إلى عمل أهل المدينة¹.

كما أتبع هذه الأبواب بالترجمة لإمام المذهب المالكي مالك بن أنس ومشاهير من روى عنه ممّن كان على مذهبه أو على غيره. ليشعر بعدها في ترتيب طبقات كتابه كما جاء على لسانه قائلا: "وبعد هذا اطردت أغراض التأليف، واتسقت طبقات التصنيف؛ فابتدأنا بذكر الفقهاء من أصحابه خاصة، ثم بأتباعهم طبقة طبقة، وأخلاقهم أمة بعد أمة إلى شيوخنا الذين أدركناهم، وأئمة زماننا الذين عاصرناهم"². وبعدما فرغ من أصحاب مالك طرق من جاء بعدهم طبقة بعد طبقة؛ فكانت عشر طبقات أولها الطبقة التي أنتهى إليهم فقه مالك بن أنس والتزموا مذهبه ممّن لم يره ولا سمع عنه، أمّا آخر طبقات هذا المصنّف فكانت تلك التي بدأها بمن فيها من أهل المدينة ومصر ثم أهل المغرب فأهل الأندلس³.

3. نصوص عياض التاريخية والحديثية بين الرواية السردية والجهد النقدي التحقيقي:

تكتسي عملية تحقيق ونقد النصوص التاريخية والحديثية أهمية كبيرة في مجال دراسة علم التاريخ والحديث معا؛ ذلك أنّها تمكّن من الوصول إلى الحقيقة العلمية المُعَيَّبة بين دواليب المبالغة والاحجاف والعاطفة والانصاف، فيكون

¹ - القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج1، ص6 وما بعدها.

² - القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج1، ص14.

³ - البشير علي حمد الترابي: المرجع السابق، ص422.

النقد سبيل الوصول إليها بإظهار ما شاب الرواية من خلل وراوينا من زلل، أرفع اللبس عن النص إذا ما صحّ في الأصل وأخطأ أو زاد من روى في النقل. والحقيقة أنّه لا يلامس الحقائق العلمية وينجح في تنقية الحوادث والروايات من الشوائب وتطهيرها إلّا من أوتي الحكمة، ولا يُؤتمها -طبعاً- إلّا من كان ضالعا في منهج النقد التاريخي والحديثي وفق أسسه العلمية التي وضعها المنظرّون لهذا العلم والمؤسسون لفنونه، سواء ما تعلّق بالراوي أو بالرواية، ومن ذلك: أن يكون الدارس أو المصنّف واسع الاطلاع، بحرا في المعرفة، دقيق الملاحظة، عارفا وضابطا أميناً. فالمتسرع لا يمكن أن يصدر نقدا صائبا في غالب أمره، ولا المتعصب إلى مذهبه أن ينصف غيره، ولا ذو الحظ اليسير من المعرفة والعلم أن يُبلي بلاءه الحسن في إنتاجه¹.

ولكّمْ تزداد الصعوبة حين ينتصب الدارس والمؤلف لعمل يجمع فيه بين علمين ومنهجين في مصنّف واحد لبلوغ غرضين في آن واحد؛ حين يجمع بين الرواية التاريخية والحديثية في دراسة ثنائية في جسم واحد في ظل وشائج القرابة التي تربط بينهما؛ كون علمي الحديث والتاريخ على علاقة وطيدة، وكثيرا ما تُقلّهما سفينة واحدة وان تباينت أغراض راكبيها، فكلّا العلمين مكملّ للأخر بل وفي البعض من الأحيان لا يفي أحدهما بالغرض إلّا بقرينه. وهو ما جعلنا نقرن لفظيهما (التاريخ والحديث) في غير ما موضع من دراستنا هذه لفنّ نقد وتحقيق نصوصهما، على اعتبار العلاقة الوطيدة التي جمعتهما والتي جسّدت الرواية كما يقرّه أغلب المحدثين والمؤرخين؛ هذه الرواية التي كانت الجسر الرابط ومكمن

¹ - عبد العزيز الدوري، نشأة علم التاريخ عند العرب، الامارات، مركز زايد للتراث والتاريخ، 1420هـ/2000م، ص10-11.

الصلة الوثيقة لعلم الحديث بالتاريخ. فهي موضوع كليهما ومجمع التقائهما، حتى أننا وجدنا من المؤرخين الكبار من برع في علم الحديث حين جمع بينهما، وبرع محدثون عظام في مجال التاريخ وهو ليس مقصدهما من التأليف والبحث وإنما وسيلة إلى ذلك أو بمثابة ما لا تُبلغ الغاية على أحسن وجه إلاّ به. وعلى اعتبار أنّ القاضي عياض صنف كتابه على نظام الطبقات (وهو فرع من فروع التاريخ) هذا النظام الذي سلكه المصنفون في تراجمهم وتواليهم لتسهيل عملية التمييز بين الصحابة والتابعين، فإنّه ينطوي على أهمية كبيرة نظير ما يحتويه من مادة تاريخية -قد تكون نادرة- تسدّ الثغرات التي تبقى عادة في مادة المؤلفات التاريخية ولا تتعرض لها، وكذا لفائدها في نقد أسانيد كتب الرجال لبيان مكانهم العلمية ومدى ورعهم وصدقهم، من أجل توثيقهم، ومنه قبول مروياتهم، أو من ناحية أخرى رفضها أن توفرت أسباب الرفض في أولئك الرجال¹. ومما ساعد القاضي عياض على الضلوع في علم النقد والتحقيق للنصوص: مجالسته للشيوخ في رحلته العلمية، أين رصد عن كُتب مناهجهم في التفكير وطريقة تناولهم شتى المسائل بالدراسة والبحث والنقد، وكيف يردّون ما يردّون منها ويقبلون ما يقبلون منها. فاقتبس عندئذ عنهم أسس منهج المقارنة والمفاضلة بين النصوص، وكيفية تنقيحها وتلقيحها، وطريقة عرضها على ميزان النقد لانتقاء ما يصلح ونفي ما ينبغي نفيه، فتكاملت حينها عنده أصول التفكير الصحيح، والممارسة النقدية على أساس المقارنة والتفضيل والتمحيص².

¹ - محمد عيساوي: "النقد التاريخي عند المحدثين ومدى تأثيره بالنقد عند المحدثين القرن الثالث الهجري التاسع الميلادي"، رسالة ماجستير في التاريخ الوسيط، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 2010/ 2011، ص 62-64.

² - القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج 1، ص 14.

2. 1. نظرة وجهود القاضي في علم الدراية:

يعتبر المحدث والمؤرخ والقاضي عياض من المجتهدين الكبار في علم الدراية¹، فقد خالف في الكثير من مسائل المصطلح التي تضمنها مصنفه الخاضع للدرس غيره من العلماء، حتى قيل فيه: "كان شديد العناية بشأن الرواية كثير الاهتمام ببقاء حملة العلم. ممن أطال الرحلة في طلبه بالأندلس والعدوة. ضابطا لما قيّد وروى. ثقة فيما يحدث به من أبرع الناس حظا وأنبلهم تقييدا. حافظا للحديث عارفا رجاله². ومن أشهر ما أثار عنه مخالفته الخطيب البغدادي وشيخه أحمد بن محمد المشهور بالبرقاني (ت452هـ)، وأبو اسحاق الأسفرائيني (ت406هـ) في المقابلة بأصل السماع؛ وهو من أصول الضبط والتحقيق عند علماء الحديث عن طريق مقابلة الطالب وما كتبه وسمعه بالنسخة الأصلية لشيخه التي أسمعها منها. والغاية من وراء ذلك حصول السلامة من الوهم والابتعاد عن كل ما يمكن أن يشوب صحة سنة المصطفى -صلى الله عليه وسلم- من أي خطأ أو زلل أو زيادة أو نقصان عندما تُنقل. وقول القاضي عياض في هذه المسألة كان: "وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فمعتينة ولا بدّ منها. ولا يحلّ للمسلم التقي الرواية ما لم يقابل بأصل شيخه، أو نسخة تحقق ووثق بمقابلتها بالأصل وتكون مقابلته لذلك مع الثقة المأمون ما يُنظر فيه فإذا جاء حرف مشكل نظر معه حتى يتحقق ذلك. وهذا كله عن طريق من تسامع في السماع، وعلى من يجيز إمساك أصل الشيخ عليه عند السماع. إذ لا فرق بين إمساكه عند السماع أو

¹ - علم الدراية: يقابله علم الرواية. ومن موضوعات علم الدراية: علم الرجال: والذي هو مادة كتاب ترتيب المدارك.

² - عائشة عبد الرحمن: المرجع السابق، ص194.

عند النقل لأنه تقليد لهذا الثقة لما في كتاب الشيخ. أما على مذهب من منع من ذلك من أهل التحقيق، فلا تصحّ مقابلته مع أحد غير نفسه ولا يقلد سواه، ولا يكون بينه وبين كتاب الشيخ واسطة كما لا يصح ذلك عنده في السماع¹.

ومما يُلاحظ في هذا المضمّر، تشدد القاضي عياض وحرصه الكبير في هذه المسألة وعدم تسامحه على ضرورة المقابلة حتى تنأى الرواية الحديثية عن كل تحريف أو تشويه قد يشوبها أو يقع ناقلها في الزلل والتضليل. كما أنه في هذه المسألة يخالف كبار مشايخه ممن سبقوه في العلم ولحقهم فيه على غرار شيخه أبي إسحاق الإسفرائيني والبرقاني -كما سلف ذكره-؛ ذلك أنّ التساهل في مثل هكذا مسائل خصوصاً ما تعلق بالسنة النبوية من شأنه أن يفتح المجال أمام الكذابين والمتطاولين على كلام النبي -صلى الله عليه وسلم-. وجدير هنا بالعلماء النقاد الحريصين على الحقيقة التاريخية والرواية الحديثية السليمة التشدد لقطع الطريق أمام المدلسين والحاطبين للرواية التاريخية أو الحديثية في الليل دون تدقيق وتمحيص ودون عرضها على القصاص النصي-الشرعي والعقلي والنقدي.

2.2. سنّ التصدي لإسماع الحديث على رأي القاضي عياض:

وهي مسألة أخرى خاض فيها العلماء وتعدّدت آراؤهم بشأن السنّ الذي يسمح لصاحبه من الجلوس للتحديث بحديث النبي -صلى الله عليه وسلم- وروايته. وإن كنا هنا لسنا بصدد التفصيل في تلك الآراء المختلفة فإننا سنقف ولو بشكل مختصر على بعض منها لنقف على رأي القاضي عياض منها حتى نميز

¹ - البشير علي حمد الترابي: المرجع السابق، ص371 وما بعدها.

نظرتة فيها. ومن هذه الآراء ما ساقه الإمام أبو محمد بن خلاد الرامهرمي الذي يرى بلوغ سنّ الخمسين شرط لا غنى عنه بل يحسن ذلك لمن أراد أن يجلس لنقل الحديث وروايته، إذ يقول: والذي "يصحّ عندي من طريق الأثر والنظر في الحد الذي إذا بلغه الناقل حسن به أن يحدث، وهو أن يستوفي الخمسين لأنها منتهى الكهولة وفيها مجتمع الأشد"¹. بيد أنّ الرامهرمي لا ينكر على من بلغ سن الأربعين أن يحدث لأنها سن لأنها حد الاستواء ومنتهى الكمال، والنبي صلى الله عليه وسلم بُعث نبيا ورسولا وهو ابن لأربعين سنة من العمر.

وأما ما ذهب إليه رأي القاضي عياض فأنته وفي ظل غياب الحجة البالغة والدليل المعتمد لترجيح قول على آخر يبقى باب الاجتهاد مفتوح في هذه المسألة، ولا يمكن تحديد السن بالأربعين أو الخمسين؛ ذلك أنه ليس بحجة، فهناك من سلفنا المتقدمين ومن جاء بعدهم من المحدثين ممن لم ينتهوا إلى ذلك السن ولا جاوزوه وقد ماتوا. ومن الأمثلة التي دلت بها قوله، عمر بن عبد العزيز المتوفى قبل أن يدرك الأربعين، وسعيد بن جبير الذي ما بلغ الخمسين. وغيرهم ممن جلس للحديث في سن متقدم كدأب مالك بن أنس الذي كان يحدث الناس وهو ابن نيف وعشرين سنة وقيل ابن سبع عشر والناس متوافرون حوله وشيوخه أحياء يرزقون، وكذلك محمد بن إدريس الشافعي الذي انتصب له في سنّ الحداثة².

وعلى هذا الأساس لا يرى القاضي عياض تحديد السن شرط من شروط رواية الحديث والجلوس له، بل يشترط على راوي الحديث والمحدث ما اتفق عليه

¹ - المرجع نفسه، ص378.

² - البشير علي حمد الترابي: المرجع السابق، ص374-378.

أهل العلم لقبول الرواية بأن يكون مسلماً عاقلاً بالغاً حافظاً أميناً ضابطاً لما يسمعه عارفاً به وقت أدائه.

2.3. موقع رأي عياض فيما أشكل من شكل نصوص الأحاديث:

اختلف العلماء الضابطون للحديث بشأن من يشكل الحديث وما يجب أن يشكل فيه، بين من رأى ضرورة شكل ما التبس فقط وبين من ذهب إلى حد القول بشكل كل مفردات الحديث ما أشكل وما لم يُشكل. وكان رأي القاضي عياض من بين هذه الأقوال: أنَّ الصواب في شكل ما أشكل وما لم يُشكل، خصوصاً للمبتدئ ممَّن ليس له باع في هذا العلم؛ ذلك أنَّه قاصر عن التمييز بين ما أشكل وما لم يشكل. والغاية من ذلك لا تعدو كونه سبب لدفع الخلاف المحتمل حول نصّ الحديث الذي لم يُشكل بين الرواة¹. ومن الأولى على المحدث صيانة نصوص الحديث من كل لبس قد يقع. ونقول عندئذ: أن القاضي عياض أصاب فيما ذهب إليه من رأي حفاظاً على نصوص السنة النبوية؛ فلو نظرنا لواقعنا اليوم وما أضحى عليه واقع الناطقين بالعربية من متعلمين ومعلمين من ضعف في مستوى النطق بها، وما يقع فيه المعلمون فضلاً عن المتعلمين من لحن، لأدركنا الأهمية التي ينطوي عليها شكل نصوص الأحاديث بجميع مفرداتها، لأنَّ هذه النصوص ليست خاصّة بعصر دون غيره بل باقية إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وفي مثل هكذا حال وجب شكلها حتى تبقى ألفاظها صحيحة سليمة من كل تشويه أو تأويل على مرّ الزمان.

¹ - البشير علي حمد الترابي: المرجع السابق، ص378.

2.4. قول القاضي عياض فيمن اختار تصحيح الخطأ في متن الرواية:

في ظل وجود مادة نصية حديثية تتباين عباراتها ومفرداتها من حديث لآخر لنفس الرواية، وكذا وجود نصوص شابهها بعض التغير من زيادة أو نقصان في مسار تداولها بين المحدثين والمصنفات التي انتجوها في مجال تدوين أخبار السيرة ونصوص السنّة بما لم يبلغ إلى درجة الطعن في تلك الأخبار أو نصوص الحديث، كانت تلك المادة محل خلاف بين أصحاب الرواية والحديث، وتوجب على أهل الاختصاص من المحدثين والمؤرخين إعادة النظر في مدى مصداقية الشكل والصورة التي وردت عليها. ولذلك شدّد جماعة من المحدثين والنقاد على أن يُروى الحديث كما جاء عليه، ومنهم: محمد بن سيرين، وخالف البعض الآخر مؤثراً؛ ضرورة إصلاح رواية الحديث وتصحيح متنها كالأوزاعي وابن المبارك. وبين هذا وذاك، بيّن القاضي عياض نظرة شيوخه ممن يرى ترك نص الحديث كما جاء عليه ووصل إليهم ومثلما سمعوه، لكن مع التنبيه لما فيه من خطأ عند السماع والقراءة أو في الحواشي وهوامش الكتب، ويقرؤون ما بلغهم في الأصول. ثم أردف رأيه بضرورة التغير والإصلاح من باب أولى، وذلك دفعا لما يُحتمل من سوء فهم لمغزى الرواية؛ هذا إن وردت اللفظة المصححة في رواية أخرى صحيحة وإن عُدمت فقدت جدوى الإصلاح، وكان عندئذ رأي أشياخه أسلم¹. فهو هنا يسدّ الباب على أهل الأهواء وضعاف الفهم عن فهم مفردات الحديث على غير حقيقتها، وكذا كبح جماح المتطاولين على السنّة عند الإقدام على تصحيح أحد مفردات نص الرواية دون الحصول على الرواية الأصلية الصحيحة التي تكون المستند في التصحيح.

¹ - المرجع نفسه، ص 379-380.

2. 5. منهج القاضي عياض في الترجمة:

أشار القاضي عياض في غير موضع من مؤلفاته التي صَنَّفها إلى الطريقة التي اتبعها عند الترجمة للرجال أو ما يعرف بالتراجم والسير. وجاء في إحداها على لسانه قائلاً: "أيها الراغبون في تعيين رواياتي، وإجازة مسموعاتي ومجموعاتي فقد تعين علي بحكم الحاكم ومدكم يد الرغبات إلى أن أنصّ لكم من ذلك على عيون منها ... وأحيل على فهارس الأشياخ على العموم في سائر العلوم. وأسعي أشياخي الذين أخذت عنهم قراءة وسماعاً ومناولة وإجازة ... وذكرت في خبر كل واحد منهم ما يعطي الحال وقفه من الاختصار والإجاز بحكم ما أدت إليه الحال من الرحلة والانحفاز ... وذكرت أسماء جل من لقيتهم وذاكرتهم ولم أرو عنهم أو سمعت منهم اليسير إمّا لقاطع قطع أو لسبب منع، أو لأنهم لم يكونوا أصحاب رواية ولا أهل إتقان لما رووا ودراية، ابتداء بمن اسمه محمد منهم"¹.

فالقاضي عياض يبرز في هذا السياق، أنّه ترجم لجميع شيوخه الذين أخذ العلم على أيديهم، بل وترجم حتى للذين أخذ عنهم إجازة دون لقاء. وإن كان هذا نهجه في مصنفه الغنية، فإنّه ترجم في ترتيب المدارك لرجال المذهب المالكي بداية بإمام المذهب وحتى عصره، جامعاً أخبار المترجم له وما اشتملت عليه مناقبه، وتفاصيل أحداث حياته بشكل مستفيض.²

وكان منهج القاضي عياض في الترجمة لكل واحد من المشاهير الذين ترجم لهم أنه يذكر اسم المترجم له وضبطه، ويبيّن مولده وتاريخ وفاته، ومشايخه، وكذا من

¹ - البشير علي حمد الترابي: المرجع السابق، ص 393.

² - القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج 1، ص 14.

روى عنه وطبقته. وغايته في ذلك كما جاء على لسانه: "ثم ذكرنا من مولدهم، ووفاتهم، وذكر مشائخهم ورواتهم، وتصنيف زمانهم، وطبقاتهم ما انتهى إلينا علمه، وصح عندنا نقله، لتعرف بذلك أوقاتهم، وتستبين في التقدم والتأخر درجاتهم، ويتميز بذلك المتصل من المنقطع من رواياتهم"¹. وبعد ذلك يتبعه بذكر فضائله ومناقبه وثناء المشاهير عليه، وكذا توثيقه وعدالته وجرحه وتعديله أو من ضَعَفَهُ أو قَوَّاه، ومرتبته في العلم ومدى ضلوعه فيه وما برع فيه من العلوم وفنون ومن تكلم فيه. ويبرز عياض، أنه وقف في غير مرة على أخبار من ترجم لهم، وقد نُسب إليه بالباطل فأزال عنه ذلك اللبس، وعدّله بعدما جرحه غيره ممن وقع في الخطأ وغابت واستعصى عليه الوصول إلى الرأي الصواب بشأن ذلك السند، ومن ذلك قوله: "ودحضنا الدلس عن قوم منهم، تحامل المتعصبون عليهم، أو تجمل أهل الريب بإضافتهم إليهم، وقد صحّ عنهم وعرف خلاف ذلك"².

ويلفت انتباهنا في هذا السياق "البشير علي الترابي" إلى نقطة مهمة في منهج القاضي عياض، كون الأخير سلك سبيل المحدثين في الترجمة للرجال خصوصاً وأنه أخذ أغلب مادته من كتبهم التي صنفوها وفي مقدمتها التاريخ الكبير لمحمد بن اسماعيل البخاري وكتاب الجرح والتعديل لعبد الرحمان بن أبي حاتم، حتى أنه يقتصر في بعض تراجمه على ما ذكر بشأنه علماء الجرح والتعديل دون الرجوع إلى ما ساقه بشأنه البعض من المؤرخين والمترجمين³.

¹ - المصدر نفسه، ج 1، ص 18.

² - القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج 1، ص 20.

³ - البشير علي حمد الترابي: المرجع السابق، ص 424.

3. النقد والتحقيق عند عياض في مصنفه المدارك:

إن المتصفح لكتاب ترتيب المدارك يلمس أنّ مُصنّفه قد اتبع منهج الناقد المحقق سواء تعلق بنقد السند أو نقد المتن. وهو ما أشار إليه صراحة في مقدمته التي ضمّها كتابه هذا حين يذكر: "وكثيرا ما تختلط روايتهما عند الفقهاء حتى لا علم عند أكثرهم بأنهما رجلان، وربما جاءت رواية أحدهما مخالفة لرواية الآخر، فيقولون: في ذلك اختلاف من رواية ابن نافع عن مالك؛ وقد وهم فيها عظيم من شيوخ أهل الأندلس بعد أن فرق بينهما ... وكثيرا ما يخلط الفقهاء هذا الباب، فربما حكموا الرواية وأسندوها عن المتقدم عن المتأخر إذا اشتبهت عليهم طبقاتهم، ولم تتميز لهم أوقاتهم"¹.

من الأمثلة التي ساقها بشأن ذلك: ما تعلّق بمسألة ابن حارث حينما اختلط على الأخير ما نسبته من أمر الفتوى التي سمعها من ابن نصر الداودي في أحد المسائل، حيث بيّن القاضي عياض أن ابن نصر الداودي توفي سنة اثنتين وأربعمائة للهجرة وهو بذلك ليس من طبقة ابن حارث المتوفى سنة اثنتين وستين وثلاثمائة للهجرة، ويذكر أنه سمعه يفتي بها. ثم يوضح القاضي سبب اختلاط الأمر على ابن حارث؛ ذلك أنّ الأخير إنّما أراد أحمد بن نصر بن زياد الهواري المتقدم من أصحاب ابن سحنون وابن عبدوس الذي كانت وفاته سنة سبع عشر وثلاثمائة للهجرة. وعلى هذا الأساس يورد القاضي أنّه لو أدرك ابن حارث "أنهما اثنان، وميّز طبقتهما لما سقط هذا السقوط"².

¹ - القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج 1، ص 17-18.

² - القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج 1، ص 18.

في موضع آخر عاب القاضي على الجماعة الذين يذكرون الرواة عن مالك دون معرفة، لما يترتب عنه من غلط لا لسبب سوى لعدم المعرفة بهذا، "فعدوا في الرواة عن مالك وأصحابه من لا تصحّ له عنه رواية، ولا جمعه معه زمن، والله أعلم". ويضرب على ذلك مثلاً بما حصل للشيخ أبي اسحاق الشيرازي الذي أورد أنّ أبا يحيى الوقار ممن سمع عن مالك بن أنس، وعدّه في طبقة أصحابه، غير أنّه لم يذكر مثل هذا أحد ممن جمع رواة مالك، بل عدّوه في أتباع أصحابه، وهو ما يرجّحه القاضي ويراه الأصح¹.

ومن الأخطاء العظيمة التي وقف عليها القاضي عياض أيضاً في مصنفه المدارك بشأن من ذكر الرواة عن مالك بن أنس ولم يرووا عنه: ما وقع فيه أبو بكر الخطيب على الرغم من مكانته العلمية وتقدّمه وحفظه، أنّ عبد الملك بن حبيب من الرواة عن مالك، وأدخل "له حديثاً من المعنعن عنه، وهو غلط عظيم، لا سيّما من مثله؛ وعبد الملك بن حبيب أنما رحل سنة ثمان ومائتين بعد موت مالك بنحو ثلاثين سنة، وانما ولد بعد موت مالك بسنتين"².

كما نهج القاضي عياض سبيل النقد والتمحيص والتحقيق في مقدمة مصنّفه وذلك ما أفصحت عنه المادة التي أفرد لها لنقد المصادر التي استعان بها في تصنيفه ترتيب المدارك بخصوص فقهاء المالكية وعلى من تفقّوها، حيث وقف على ما ذكره الشيرازي بأن عبد الملك بن حبيب تفقّه أولاً بيحيى وعيسى وحسين بن عاصم، وهذا -حسبه- وهم وقع فيه الشيرازي. والأصح: أنّ هؤلاء نظراؤه،

¹ - المصدر نفسه، ص 18-19.

² - المصدر نفسه، ص 19.

وكان أول عهده بأخذ الفقه من شيوخهم بالأندلس، وذكرهم القاضي وهم: "زياد، وصعصعة، والغازي بن قيس، ونظرائهم"¹.

ولم يحصر عياض عمله النقدي على ما خصّه بالمصادر التي رجع إليها في بناء مادة كتابه المدارك، بل ناقش أيضا أهل الجرح والتعديل، فجرح بعض ما عدّله وعدّل بعض ما جرحوه، ومن ذلك قوله: "فإن كان أبو خيثمة زهير بن حرب تكلم في أبي مصعب الزهري ويحي بن معين في اسماعيل بن أبي أويس ويحي بن بكير، فما ضرهم ذلك؛ فقد خرج عنهم إمام المعدلين صاحب الصحيح محمد بن اسماعيل البخاري، إذ لم ينسبهم إلى كذب ولا ريبة"². ومن ذلك قوله أيضا: "وكذلك صنع يحي بعبد الله بن عبد الحكم فلم يقلّد في قوله، وقد خالفه أبو حاتم الرازي في ذلك وغيره"³.

ومن هنا يمكن القول أنّ القاضي عياض اتّبع المنهج النقدي في نقد الرجال من حيث ما وقعوا فيه من أخطاء وأوهام وما اختلط عليهم الأمر فيه بشأن الروايات التي أوردوها فيما رووا وترجموا ونقلوا وحدثوا وسمعوا، وذلك اعتمادا على أسلوب المحدثين في الجرح والتعديل. فبرزت عندئذ شخصية عياض كمحدث ومؤرخ بارع في علم نقد الرجال مبينا رأيه جرحا أو تعديلا. كما أثرى من خلال مصنفه المشهور ترتيب المدارك كتب الطبقات بمادة نقدية غزيرة وتمحيصية مهمة، كان خير مُعين له في ذلك: درايته الواسعة بأحوال الرواة وتقصّيه العميق لأحوالهم، وكان اهتمامه بالراوي ليس لأجله في حدّ ذاته بقدر ما

¹ - المصدر نفسه، ص19.

² - القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج 1، ص20.

³ - المصدر نفسه، ص20.

هي وسيلته -هو وغالب المتهمين بعلم الرجال- لبيان صحة الرواية التي وردت من طريقه. وقد جاء في ترجمة الطراز الغرناطي (ت645هـ) في بالإحاطة نقلا من صلة ابن الزبير: أن القاضي عياض كان "كاتباً نبيلاً ثقة فيما روى. عدلاً فيما يرجع إليه فيما قيّد وضبط لإتقانه وحدقه. كتب بخطه البارع كثيراً وترك أمهات حديثة اعتمدها الناس بعده وعولوا عليها"¹.

ومما لا يفوتنا الإشارة إليه في دراستنا هذه التي مكنتنا من الوقوف على شخصية عالم عُرف بغزارة علمه وضلوعه في العديد من فنونه بما رفع من شأنه -كما يذكر الذهبي- "وحاز من الرئاسة في بلده والرفعة ما لم يصل إليه أحد قط من أهل بلده وما زاده ذلك إلا تواضعا وخشية لله تعالى"²، أنه وعلى الرغم من ممارسة القاضي عياض لعملية النقد في مصنفه ومن الأهمية البالغة التي تنطوي عليها مادة مصنف، فإنّ مما يؤخذ عليه هو الآخر: أنه لم يتوسّع في عملية النقد والتحقيق والتمحيص في المصنف الخاضع للمدارسة بما يكفي؛ ذلك أنه أهمل نقد بعض الروايات التي ضمّتها كتابه هذا أو مصنفاته الأخرى، وتركها على ما هي عليه، خصوصاً في أحد أهمّ ما خلفه هذا المحدث والمؤرخ؛ وهو كتاب الشفا. ولملامسة جانب من ذلك وبيانه، يحسن الرجوع إلى الرواية التي نحوزها من كتاب سير أعلام النبلاء للمحدث والمؤرخ شمس الدين الذهبي الذي يعلّق على بعض مصنّفات القاضي عياض بقوله: "قلت تواليفه نفيسة، وأجلها وأشرفها كتاب "الشفا" لو لا ما قد حشاه بالأحاديث المفتعلة، عمل إمام لا نقد له في فنّ الحديث ولا ذوق، والله يثيبه على حسن قصده، وينفع به "شفائه"،

¹ - عائشة عبد الرحمان: المرجع السابق، ص194

² - الذهبي: المصدر السابق، ص214 - 215 - 216.

وقد فعل ،وكذا فيه من التأويلات البعيدة ألوان، ونبينا صلوات الله عليه وسلامه غني بمدحه التنزيل عن الأحاديث، وبما تواتر من الأخبار عن الأحاد، وبالأحاد النظيفة عن الواهيات، فلماذا يا قوم نتشبع بالموضوعات، فيتطرق إلينا مقال ذوى الغل والحسد، ولكن من لا يعلم معذور، فعليك يا أخي بكتاب "دلائل النبوة" للبيهقي، فإنه شفاء لما في الصدور وهدى ونور"¹.

الخاتمة :

حاصل القول: أنّ القاضي عياض يعدّ من فطاحل علماء المغرب الاسلامي، هيئاته مواهبه التي حباه الله بها والمناخ العلمي المزدهر الذي عاش بين ظلاله في مدينة سبتة ورغبته الملحة للاستزادة في طلب العلم والنهل من مختلف بحوره على يد جهابذة من علماء عصره، ليعدّ حقيقة أحد أبرز المؤرخين والمحدثين والمترجمين لروايات الحديث ورجالات المالكية وفقهائهم من لدن مالك بن أنس إلى عصره.

كما قدّم اضافة نوعية في خدمة الحديث رواية ودراية متنا وسندا، ذلك أنّه استطاع بسلوكه منهج المحدثين في الجرح والتعديل وفي طريقة كتابة الرواية الحديثية وطرق الأخذ والاحتياط، أن يضاهي ما أضحت عليه الدراسة الحديثية اليوم على الرغم ممّا بلغته من تطوّر في المناهج وتنوّع في تقنياتها وما توصلت إليه من أساليب للتحقيق والنقد، فكان منهجه النقدي عندئذ بمثابة ارهاص حقيقي في مجال التنظير لعلم تحقيق النصوص ونقدها، وفي طليعة ذلك النقد الاسنادي أو نقد الرجال. فالقاضي أدرك أهمية موضوع الاسناد في عملية النقد التاريخي

¹ - الذهبي: المصدر السابق، ص214 - 215 - 216.

والحديثي وذلك قصد التحقق من صحة الرواية أو ضعفها فأولاه عندها عناية كبيرة من خلال مصنفاته وفي مقدمتها ترتيب المدارك؛ وذلك أنّ الانشغال بنقد المتون والتركيز عليها وكأَنَّها هي القول الفصل في معرفة صحيح الرواية من عليها وسقيمها، واغفال الأسانيد، شكل في حقيقة الأمر نقصا وعيبا شاب الدراسة النقدية التحقيقية المتكاملة التي تداركها ثلة من العلماء في العصر الاسلامي الوسيط ومن أولئك القاضي عياض. وإن قلنا أنّ الروايات التاريخية في هذه الفترة الاسلامية قد أغفل الكثير من المهتمين بالتأريخ لها ما تعلّق بنقد الأسانيد، هذا الجانب الذي حظي باهتمام بالغ من لدن فطاحل المحدثين في مجال نقد أسانيد الروايات الحديثية فإن عياض يمكن اعتباره ممن طبّقوا النقد الاسنادي الحديثي على دراسة أسانيد الروايات التاريخية ونقدها.

ولا شك أنّ من بين أضخم ما ألّف القاضي عياض هو كتاب ترتيب المدارك الذي عدّ من الكتب الموسوعية التي أرّخت لمن نهل العلم على يد امام دار الهجرة مالك بن أنس، وكذا مختلف طبقات المالكية في الفترة بين زمنيهما. وكان الكتاب رغبة ملحّة من مصنّفه في تعميق الأصول السنية على المذهب المالكي ذلك أنّه أبرز من خلاله العديد من مواقفه وآرائه حول بعض رجالات هذا المذهب، كما رفع اللبس عن بعضهم فقوى بعضا، وضعّف بعضهم بعدما عدّله غيره. كما أثّرت هذه الموسوعة التراجمية في الكثير من العلماء وبشكل أكبر منهم علماء المالكية ممّن جاء بعده إلى يومنا هذا، فسلّكوا طريقته في المدارك للتأليف، ومن مظاهر ذلك التآثر بنهجه وأسلوبه في التصنيف ما ألفه ابن فرحون وأسماء "الدبياح المذهب لمعرفة أعيان علماء المذهب" والذي كان اختصارا وتذييلا لكتاب

المدارك، حين اختصر ابن فرحون التراجم التي أوردها عياض، وضمَّ إليها تراجم من جاء بعده.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر:

1. القاضي عياض: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ج1، علق على حواشيه وقدم له، محمد بن تاويت الطنجي، الرباط، المملكة المغربية.
2. القاضي عياض: الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض، تحقيق، ماهر زهير جرار، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1402هـ/1982م.
3. الذهبي شمس الدين محمد: كتاب سير أعلام النبلاء ج20، حققه وعلق عليه، شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، 1405هـ/1985م.
4. المقرئ أحمد التلمساني: أزهار الرياض في أخبار عياض، ج2، ضبطه وحققه وعلق عليه، مصطفى السقا وآخرون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1309هـ/1980م.
5. ابن بشكوال أبو القاسم خلف: كتاب الصلة، مج7، تح، إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1989.
6. ابن خلكان شمس الدين أحمد: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، مج3، تح، إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، 1970.

ثانياً: المراجع:

7. الترابي البشير علي حمد: القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث رواية ودراية، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1418هـ/1997م.
8. الدوري عبد العزيز، نشأة علم التاريخ عند العرب، الامارات، مركز زايد للتراث والتاريخ، 1420هـ/2000م.
9. قاسم يزيك، التاريخ ومنهج البحث التاريخي، بيروت، لبنان، دار الفكر اللبناني للطباعة والنشر، ط1، 1990.

10. فهي سعد وطلال مجذوب، تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق، بيروت، لبنان، عالم الكتب، ط1، 1413هـ/1993م.

11. عيسوي محمد: النقد التاريخي عند المحدثين ومدى تأثيره بالنقد عند المحدثين القرن الثالث الهجري التاسع الميلادي، رسالة ماجستير في التاريخ الوسيط، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 2010/ 2011.

12. عبد الرحمان عائشة: "مشارك الأنوار للقاضي عياض مبحث في التوثيق"، ندوة الامام مالك امام دار الهجرة دورة القاضي عياض، ج3، مراكش، المغرب 20- 21- 22 مارس 1981م.